

موثّقو البيضاؤ يؤولمون على المسؤؤلية المدنية

البيطار: التأمين من المزاياء القليلة التي جاء بها قانون 09-32

النهائية لاتفاقية التأمين المرمة بين المجلس الجهوي للموثّقين بالدار البيضاء وشركة «سند» إهم وصلوا إلى العرض المقدم اليوم إلى الموثّقين بجهة البيضاؤ «بعد مشاورات عديدة مع مهنيين في سوق التأمين بالمغرب» مشيرا إلى أن الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ منذ فاتح يونيو الجاري.

ويشار إلى أن الاتفاقية الجديدة، والتي يرتقب أن تنضم إليها باقي المجالس الجهوية للموثّقين، فتتّرح صيغتين؛ الأولى في حدود خمسة ملايين درهم، (وهو الحد الأدنى للتأمين عن مسؤولية الموثّق عن الأضرار المترتبة عن أخطائه المهنية والأخطاء المهنية للمتّمرّنين لديه، كما جاء في المادة الأولى من مرسوم رئيس الحكومة رقم 32.13.2 الصادر بتاريخ 25 مارس 2013). أما الصيغة الثانية للتأمين فقيمتها 10 ملايين درهم، وهي الصيغة التي يمكن أن يخترط فيها الموثّق بشكل مفرد أو جماعي على أن لا يتجاوز عددهم خمسة موثّقين ينتمون إلى المكتب نفسه.

وتنص المادة ذاتها من المرسوم المذكور على أنه «يمكن مراجعة هذا الحد الأدنى على رأس كل سنتين، عند الأقتضاء، بموجب قرار مشترك لوزير الأقتصاد والمالية ووزير العدل والحريات بعد استشارة المجلس الوطني للموثّقين واللجنة الاستشارية للتأمينات المحدثة

وقع المجلس الجهوي للموثّقين بالدار البيضاء، مساء الثلاثاء الماضي بالبيضاؤ، اتفاقية للتأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية للموثّقين بجهة الدار البيضاء مع شركات التأمين وإعادة التأمين «سند».

ويأتي توقيع هذه الاتفاقية تطبيقا لمنصوص المادة 26 الظهير رقم 1.11.179 الصادر في 25 من ذي الحجة 1432، الموافق لـ 22 نونبر 2011، والتي تنص على أن الموثّق «يتحمل مسؤولية الأضرار المترتبة عن أخطائه المهنية، والأخطاء المهنية للمتّمرّنين لديه، وإجرائه، وفق قواعد المسؤولية المدنية. ويلزم كل موثّق بالتأمين عن هذه المسؤولية»، كما شدّد على أن الموثّق «يبرم عقد التأمين قبل الشروع في ممارسة مهامه، ويلزم بالإدلاء كل سنة بما يفيد استمرار اكتتابه فيه تحت طائلة المتابعة التأديبية».

ووقع هذه الاتفاقية من جانب الموثّقين، رئيس المجلس الجهوي للموثّقين بجهة الدار البيضاء الكبرى، والمدير العام لشركة سند للتأمين وإعادة التأمين، وذلك بحضور ممثل عن الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بالبيضاؤ وعدد من ممارسي مهنة التوثيق بالجهة. وقال رئيس المجلس، عادل البيطار، في كلمة بالمناسبة، إن التأمين على المسؤولية المدنية المهنية للموثّقين «أحد أهم القضايا التي



جانب من حفل التوقيع

(أحمد جرفي)

التوثيق، والذي جعل مسألة تأمين الموثّقين على مسؤوليتهم المدنية أمرا إلزاميا بحكم القانون. وأكد أن توقيع الاتفاقية سيمثل «حمية وضمانة للمواطنين المدير العام لشركة سند للتأمين من جهته، قال انس العمارتي، تشجيعية». من جهة أخرى، تشجيعية».

بالإساس إلى أنها تقدمت بعرض تناقسي وفي حده الأدنى وبشروط تشجيعية».

بالإساس إلى أنها تقدمت بعرض تناقسي وفي حده الأدنى وبشروط تشجيعية».